

# ملاحظات على التضخم في العراق في 2021 وأهم العوامل المؤثرة

د. علي مرزا

شباط/فبراير 2022

## المحتويات

1	أولاً: مقدمة.
2	ثانياً: معدل التضخم العام وفقراته في سلة المستهلك.
3	ثالثاً: تغيير سعر الصرف.
5	رابعاً: التضخم المستورد.
6	خامساً: العرض الكلي من والطلب الكلي على السلع والخدمات.
7	(1-5) الاستيرادات.
7	(2-5) الناتج غير النفطي.
7	(3-5) تفاعل العرض والطلب.
9	سادساً: العوامل التي قيدت ارتفاع معدل التضخم الداخلي.
12	سابعاً: استنتاجات.
21	مصادر الورقة.

## الأشكال والجداول

6	الشكل (1) التضخم الداخلي والتضخم المستورد في العراق 2004-2021.
13	الجدول (1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفقراته والتضخم في العراق 2020 و2021.
14	الجدول (2) التضخم الداخلي والتضخم المستورد في العراق 2004-2021.
15	الجدول (3) التضخم الداخلي والتضخم العالمي 2004-2021.
16	الجدول (4) سعر الصرف والأرقام القياسية للأسعار 2000-2021.
17	الجدول (5) الاستيرادات العراقية 2020 و2021.
18	الجدول (6) الناتج المحلي الإجمالي في العراق 2020 و2021.
19	الجدول (7) النفقات الاجتماعية في الميزانية الاتحادية 2020 و2021.
20	الجدول (8) أسعار مواد إنشائية في العراق.

## ملاحظات على التضخم في العراق في 2021 وأهم العوامل المؤثرة

د. علي مرزا

### أولاً: مقدمة

كان من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في العراق في عام 2021، نتيجة لمحصلة عاملين أساسيين. الأول، هو تغيير سعر صرف الدولار تجاه الدينار في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2020. والثاني، هو التضخم المستورد الذي ينبع من التضخم العالمي في 2021. هذا بالإضافة لعوامل أخرى تؤثر في معدل التضخم، سيتم التطرق لبعضها في هذه الورقة، ولعل من أهمها مدى التوازن أو التفاوت بين العرض الكلي الداخلي من والطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات، وسياسات دعم الأسعار، بما فيها الحصة التموينية، ودعم الشركات العامة والمزارعين، الخ.

لقد ارتفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار بعد تغييره في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2020 بنسبة كبيرة. أما معدل التضخم العالمي فلقد ارتفع نتيجة للانفتاح في العالم، عموماً، في عام 2021 مقارنة بعام 2020، وما أنطوى عليه من ارتفاع كبير في الطلب، من ناحية، والقيود على العرض نتيجة لشح العمل والتقطع في ما يطلق عليه سلاسل العرض *supply chains*، من ناحية ثانية، والارتفاع في أسعار الوقود الأحفوري لا سيما النفط والغاز والفحم، وأسعار سلع أخرى كالحديد والرقائق الالكترونية، من ناحية ثالثة، الخ.

أما مدى توازن أو تفاوت العرض والطلب في الداخل فإن المؤشرات المتاحة للعرض الداخلي تشير إلى انخفاض ملموس في كمية الاستيرادات يقابله ارتفاع ملموس موازي (متساوي) في "كمية" الناتج غير النفطية. وبالرغم من هذا "التساوي" غير أن حقيقة أن هذين مصدرين للعرض لا يحل أحدهما محل الآخر، إلا ضمن حدود، يمكن أن تقود إلى حالات من الشح في العديد من السلع، غير المنتجة محلياً، التي تدفع معدل التضخم الداخلي للارتفاع في حالة ارتفاع الطلب بما يتخطى العرض.

غير أن معدل التضخم في العراق، كما يقاس بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، بالرغم من ارتفاعه بشكل ملموس في 2021 عنه في 2020 والسنوات السبع المنصرمة قبلها، إلا أنه كان أقل بكثير من محصلة هذه العوامل.

وتستطلع هذه الورقة الأسباب والسياسات والمتغيرات التي قادت إلى كبح ارتفاع معدل التضخم في العراق من اللحاق بهذه المحصلة. ولكن من الجدير أن يشار إلى المحددات التالية التي تحد من دقة هذا الاستطلاع. أولها، مدى شمول الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمعظم السلع والخدمات، في سلة المستهلك، من ناحية، وكافة محافظات العراق، من ناحية أخرى. وثانيها، مدى دقة هذا الرقم لقياس التضخم. على سبيل

المثال، عدم شموله للسلع الاستثمارية، التي تبين شواهد، سيتم بيانها في المتن، تشير إلى أن أسعار بعضها ارتفع بأسرع من السلع الاستهلاكية. وثالثها، مدى تمثيل مقياس التضخم المستورد للتغير في أسعار استيرادات العراق، لا سيما وهو مقياس يعد في منظمة *أونكتاد UNCTAD* وليس في العراق. هذا بالإضافة لمشاكل دقة قياس وشمول أخرى لمتغيرات سيجري التعامل معها في هذه الورقة.

ولكن بالرغم من هذه المحددات التي من المناسب معالجتها، سواء من ناحية تحسين أعداد مؤشرات التضخم أو توسيع مجال تحليله والمتغيرات المؤثرة فيه، فأني أعتقد أن نتائج الاستطلاع في هذه الورقة مفيدة في بيان اتجاهات التضخم وتأثره بالعوامل المختلفة في سنة 2021.

وفي ما يلي، بعد عرض معدلات التضخم في العراق لسنة 2021، سنستطلع أولاً العوامل "الخارجية" (التضخم المستورد وتغيير سعر الصرف) ثم نستطلع حالة العرض الكلي الداخلي من السلع والخدمات وتفاعلها مع الطلب الكلي الداخلي، التي تؤثر جميعها في معدل التضخم، قبل أن نستطلع أسباب "الاعتدال" النسبي لهذا المعدل.

## ثانياً: معدل التضخم العام وفقراته في سلة المستهلك

التضخم هو ارتفاع عام في أسعار السلع والخدمات. ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك عادة لقياس التغير في تكاليف المعيشة التي تمثلها تكلفة سلة معيارية من السلع والخدمات يطلق عليها "سلة المستهلك". غير أنه لا يعكس التغير في أسعار سلع وخدمات أخرى لا تشملها هذه السلة، كالسلع الاستثمارية وتكاليف العمل، الخ. لذلك يُستخدم التغير النسبي في أرقام قياسية أخرى بجانب أسعار المستهلك لقياس التضخم وتحليل العوامل المؤثر فيه. ولا تتوفر في العراق أرقام قياسية أخرى تعد بشكل دوري وشامل مقارنة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في ما عدا مؤشرات جزئية، نسبياً، سيتم الإشارة لبعضها في الورقة.

وعند النظر إلى معدل التضخم للفقرات الرئيسية لسلة المستهلك يلاحظ عموماً، من الجدول (1) أدناه، أن أسعار السلع (في ما عدا التبغ والتجهيزات والمعدات المنزلية) ارتفعت بأقل من المعدل العام الذي بلغ 6.1%. فمعدل التضخم للأغذية بلغ 4.6% والمشروبات غير الكحولية 4.7%. ولكن ضمن الأغذية بلغ معدل التضخم 8.6% للزيوت والدهون و12.3% للجبن واللبن والبيض، وهذه بجزء كبير منها مستوردة. أما التبغ فلقد بلغ المعدل 16.7%. إذ بالرغم من وجود مصدر محلي للتبغ ولكن يبدو أن جانب كبير من العرض المحلي يعتمد على الاستيراد. أما للملابس والاحذية فلقد بلغ المعدل فيها حوالي 3% ولأجهزة المنزلية 7.4% وهذه بالرغم من ارتفاع نسبة الاستيرادات فيها غير أن أسعارها الداخلية لم ترتفع بما يتناسب مع ارتفاع سعر صرف الدولار وارتفاع أسعار الاستيرادات. من ناحية أخرى، يلاحظ أن أسعار الخدمات مثل النقل والصحة والثقافة والترفيه وبيع وخدمات متنوعة، زادت بنسبة أعلى من المعدل العام بدرجة ملموسة. ولا شك أن لظروف

الوباء في تقطع العمل اثر في ذلك. إذ من غير المتوقع أن يكون الطلب زاد عليها، بل ربما انخفض نتيجة لظروف الوباء والبطالة.

ويلاحظ أن متوسط إيجار السكن ومتوسط أسعار خدمات التعليم انخفضت (معدل تضخم سالب). وربما كان لمحدودية الحركة أثر في تخفيض أو عدم نمو الطلب على السكن. وبالإضافة لمجانبة التعليم الحكومي، يبدو أن التعليم الخاص، عموماً، لم يلجأ لزيادة الرسوم على الطلاب.

وعادة ما تُستبعد من الرقم القياسي العام فقرات تتسم بتقلب أسعارها. ولقد اصطلح في العديد من دول العالم استبعاد بعض من الأغذية والمشروبات وأسعار الطاقة للوصول إلى ما يطلق عليه التضخم الأساس *Core Inflation*. ويتبع العراق ذات "الاستبعاد" للوصول للتضخم الأساس، حيث تُستبعد الخضروات والفواكه والمشروبات غير الكحولية والبنزين والنفط الأبيض (الكيروسين) والغاز السائل *LPG*. وباستبعاد أسعار هذه الفقرات، يتبين أن التضخم الأساس بلغ 6.6% مقارنة مع معدل تضخم عام 6.1% في سنة 2021. وهناك ملاحظتين في هذا الخصوص. الأولى، تنصرف إلى أن معدل التضخم للسلع المستبعدة كان أقل من معدل التضخم العام. والثانية هي أن أسعار البنزين والنفط الأبيض والغاز السائل لا تتسم بالتقلب، في العراق، كما في الدول الأخرى، بسبب أن تغيرها، بشكل عام، غير مرتبط، لحد الآن، بتغير أسعار الوقود العالمية. وهي أن تقلبت خلال السنوات 2005-2008 أنما كان ذلك بسبب الشح في توفرها نتيجة لطاقة التكرير المحدودة وتقطعات العرض والنقل بسبب التخريب، نتيجة لحالة الأمن السائدة في حينه. أما بعد سنة 2008 فلقد أتم عرض منتجات الطاقة بالاستمرارية وأسعارها بعدم التقلب، عموماً. مع ملاحظة أن ذلك لا يسري على المناطق التي احتلتها داعش بين سنة 2014 و2017.

### ثالثاً: تغيير سعر الصرف

في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2020 تم تغيير سعر صرف الدينار العراقي الأساس أو الرسمي (أي ما يطلق عليه سعر صرف نافذة البنك المركزي) بحيث ارتفعت قيمة الدولار تجاه الدينار بنسبة 22.7%<sup>1</sup> وقد جاءت هذه الخطوة كعنصر من عناصر "الاصلاح الاقتصادي" الذي انطوت عليه "الورقة البيضاء" الصادرة عن وزارة المالية في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ولقد ورد في الورقة البيضاء أن سعر صرف الدينار يتسم بارتفاعه،

<sup>1</sup> في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2020 تم تغيير سعر صرف الدينار العراقي الأساس تجاه الدولار من 1,182 إلى 1,450 دينار للدولار. وبعد إضافة عمولة التحويل فأن التغيير يكون من 1,190 إلى 1,460 دينار للدولار. وهذا يعني أن قيمة الدولار تجاه الدينار زادت بنسبة 22.7% [= (1-1190\1460) × 100]. أما قيمة الدينار تجاه الدولار فأنها انخفضت بنسبة -18.5% [= (1-1460\1190) × 100].

مما يضر بالقابلية التنافسية للاقتصاد في تشجيع قطاع التصدير. ويتضمن ذلك أن أهم سبب لتغيير سعر الصرف هو لزيادة تنافسية السلع العراقية في الداخل والخارج. هذا "بالرغم من أن هذا التغيير مع زيادته لإيرادات الميزانية، سيؤدي لاحقاً إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وبالتالي يخفض من مستوياتها لغالبية السكان"، حسب ماورد في الورقة البيضاء؛ أنظر وزارة المالية (2020، ص. 42).<sup>2</sup> غير أن خطاب وزارة المالية بعد تغيير سعر الصرف تحول لبيان أن تغييره إنما صُمم أساساً لزيادة إيرادات الميزانية من العوائد النفطية، مقاسة بالدينار.<sup>3</sup> وفعلاً بقرار واحد ارتفعت إيرادات الميزانية الاتحادية بالدينار بحوالي ربع الإيرادات النفطية (22.7%).

وفي الحقيقة، فإن تغيير سعر الصرف، في تأثيره المالي، بالرغم من أهميته، فهو يزيد، فعلياً، الاعتماد على عوائد النفط في تمويل الميزانية. أما تأثيره الأهم في تنمية صادرات العراق، ومن ثم المساهمة الجدية في الإصلاح الهيكلي في طريق التنوع الاقتصادي، فهو محدود جداً، حالياً، في ظل الانخفاض الشديد لمرونة الجهاز الإنتاجي العراقي. ففي ورقة لي منشورة، بينت ما يلي: "ستثار الحاجة لمرونة أكبر في تغيير سعر الصرف مستقبلاً عندما يبدأ الهيكل الإنتاجي بالتحول من احاديته الحالية نحو التنوع. أما على المدى القريب/المتوسط، فهناك وسائل وإجراءات أخرى ربما أكثر فعالية لتشجيع التصدير، لا سيما تلك المتعلقة بتحسين الجو الاستثماري والقضاء على الفساد وإزالة الكلف المرتبطة بتدخل الجهاز الإداري وطول اجراءاته، من ناحية، والدعم الذي ينبغي أن تقدمه الدولة من خلال الحوافز والاسناد الفني والمالي للمصدرين، الخ، من ناحية أخرى...".؛ مرزا (2020، ص. 705).

وعلى كل حال، بالإضافة لزيادة الإيرادات النفطية للميزانية مقاسة بالدينار، فإن الأثر المباشر المتوقع لمثل هذا التغيير في سعر الصرف ينصرف إلى سلسلة من التبعات التي في مقدمتها ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية بعد تحويل قياسها من الدولار إلى الدينار.

<sup>2</sup> ورد في الورقة البيضاء ص. 42 ما يلي:

- إن انخفاض سعر الدينار سيسهم باسترجاع تنافسية الاقتصاد تجاه شركائه التجاريين.
- وعلى الرغم مما يبدو من جوانب ايجابية لخفض قيمة الدينار العراقي، والتي ترتبط بقدرة الحكومة على تسديد مدفوعات الرواتب والتقاعد، إلا أنه سيؤدي لاحقاً إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وبالتالي يخفض من مستوياتها لغالبية السكان نظراً لاعتماد البلد الكبير على الاستيرادات لتلبية الاستهلاك.

<sup>3</sup> ورد ذلك في مقابلة لوزير المالية د. علي علاوي مع الفضائية "العراقية" في: "تغطية خاصة مع كريم حمادي | العراق والدولة... مئة عام من التقلبات"، كانون الأول/ديسمبر 11، 2021، <https://www.youtube.com/watch?v=oUZjvD7fjVM>

## رابعاً: التضخم المستورد

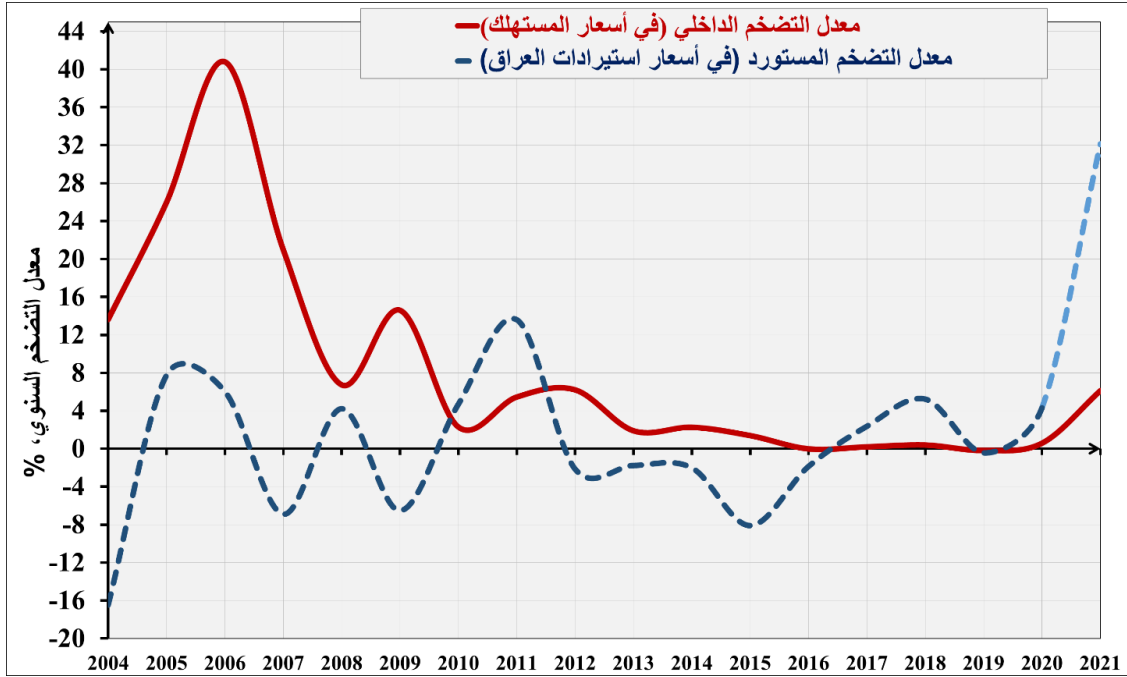
يتضح من الشواهد المتاحة ان معدل التضخم في دول العالم، عموماً، ارتفع بشكل ملموس في 2021 عنه في 2020 والسنوات السابقة بسبب تأثير ظروف محلية وعالمية في جانبي العرض والطلب، لا سيما ما يتعلق بأسعار السلع. ففي جانب العرض تمثلت مقيدات العرض، بمعظمها تلك النابعة من تبعات وباء كورونا، بمتغيرات تمتد من انخفاض عرض العمل وتقطع الإنتاج ومحدودية الطاقة الإنتاجية إلى تأثر وسائل النقل والتوزيع والعطل والتخلخل فيهما، الخ؛ ما يطلق عليه سلاسل العرض *supply chains*. أما في جانب الطلب، فبالإضافة لارتفاعه بنسب كبيرة مقارنة بعام 2020، هناك شواهد تبين أن زيادة الطلب على السلع فاق نسبة زيادته على الخدمات مما فاقم، في تفاعله مع مقيدات العرض، في ارتفاع أسعار السلع. على سبيل المثال، بلغ معدل التضخم العالمي للسلع الأولية عدا الطاقة (لا يشمل السلع المصنعة، عموماً) حوالي 19% في سنة 2021. وتشمل السلع الأولية السلع الزراعية والأسمدة والمعادن. أنظر الجدول (3) أدناه. أما معدل تضخم أسعار الطاقة (الوقود الأحفوري) فبلغ 89% في 2021؛ بيانات البنك الدولي *Pink Sheet*. أنظر كذلك World Bank (2021).

ويمكن معرفة تأثير التضخم العالمي على العراق من خلال معدل التضخم المستورد، والذي يمثل التغيير النسبي السنوي في متوسط أسعار استيرادات العراق (لأسعار مقاسة بالعملة الأجنبية؛ الدولار). ولا يتم أعداد هذا الرقم رسمياً في العراق، عدا عن محاولات متقطعة في أوقات متباعدة، من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، وإنما يتوفر رقم يُعد دورياً من قبل منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أونكتاد *UNCTAD*، التي تنشره، بالإضافة لأرقام دول العالم الأخرى، في موقعها الإلكتروني<sup>4</sup>. وهو رقم يمثل تغير أسعار الاستيرادات العراقية (مقاسة بالدولار) وهو متوفر للسنوات 2000-2020 ولكن، لحد الآن، ليس لسنة 2021 وهي السنة التي أعقبت تغيير سعر الصرف. لذلك سيتم تقديره لتلك السنة، في هذه الورقة.

وباستخدام اساليب إحصائية في تقديره بدلالة معدل التضخم في أسعار السلع الأولية عدا الطاقة في العالم لسنة 2021 يتبين أن معدل التضخم المستورد في العراق يقدر بحوالي 8.5% في سنة 2021، عند قياس الأسعار بالدولار.<sup>5</sup> هذا في الوقت الذي كان أما سالباً أو واطناً أو معتدلاً خلال السنوات العشر الماضية في ما عدا سنة 2013 حيث بلغ معدلاً يساوي 13.6%. ومن المناسب تكرار أن هذا التغير هو لأسعار مقاسة بالدولار، أي أن أثر تغير سعر الصرف غير مشمول فيه عند مقارنته بعام 2020. لذلك لمعرفة حجم تأثيره في السوق المحلية ينبغي شمول تغير سعر الصرف فيه، كما هو مبين في الشكل (1) والجدول (2) أدناه.

<sup>4</sup> وكذلك يعاد نشره في الموقع الإلكتروني للبنك الدولي في ما يخص العراق، أنظر المصدر (2)، في الجدول (4) أدناه.  
<sup>5</sup> استُخدمت في حساب معدل التضخم المستورد للعراق لسنة 2021 معادلة انحدار *regression equation* بين معدل التضخم المستورد للعراق ومعدل التضخم العالمي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة)، قُنت بتقدير معاملات *coefficients* باستخدام بيانات المتغيرين للفترة 2001-2020، كما مبين في الملاحظة في الجدول (3) أدناه.

## الشكل (1) التضخم الداخلي والتضخم المستورد في العراق 2004-2021



المصادر والملاحظات: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (2) أدناه؛ أنظر المصادر والملاحظات في الجدول. مع العلم أن معدلي التضخم هي لأسعار مقاسة بالدينار. ولقد قُدر معدل التضخم المستورد لسنة 2021 أولاً بدلالة معدل التضخم العالمي للسلع الأولية (عدا الوقود) ثم أضيف إليه نسبة تغير سعر الصرف، مع عامل تصحيح، لبيان قيمته في السوق الداخلية العراقية التي تظهر في هذا الشكل؛ أنظر الملاحظة في الجدول (3) أدناه.

### خامساً: العرض الكلي من والطلب الكلي على السلع والخدمات<sup>6</sup>

إن المقصود بالعرض الكلي الداخلي من السلع والخدمات، في هذه الورقة، هو العرض من الناتج غير النفطي والاستيرادات.<sup>7</sup> وفي ما يلي سنعرض أولاً لقيم الاستيرادات والناتج غير النفطي كما وردت في البيانات المتاحة ثم بعد ذلك نقارنهما على أساس موحد في القياس. فلقد وردت قيم الاستيرادات في بيانات ميزان المدفوعات

<sup>6</sup> لوصف العرض والطلب الكليين على السلع والخدمات في الداخل نستخدم المعادلة التالية:

$$\text{الناتج غير النفطي} + \text{الاستيرادات} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{(الصادرات - الناتج النفطي)}$$

وفي ضوء حقيقة أن الصادرات تختلف عن الناتج النفطي بمقدار ما يستخدم في الصناعة التحويلية وتوليد الكهرباء، بالإضافة لصادرات غير نفطية قليلة جداً، فإن القيمة بين القوسين صغيرة نسبياً. لذلك يمكن القول أن الجانب الأيمن من المعادلة يساوي، تقريباً، العرض الكلي الداخلي من السلع والخدمات، والجانب الأيسر يساوي، تقريباً، الطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات. والاستثمار في المعادلة يشمل التغير في الخزين، الذي يمكن أن يطرح من أو يضيف للعرض. من ناحية أخرى، فإن القيم الفعلية "المشاهدة" للمتغيرات في هذه المعادلة تصف حالة "توازن" *ex post* يتساوى فيها العرض والطلب بحيث يصعب تشخيصهما *identify them* بدقة، لا سيما الطلب، إلا وفق افتراضات لا يتوفر تفصيل المعلومات القيام بها. لذلك سأستخدم في التشخيص طرق تقريبية في هذه الورقة.

<sup>7</sup> أما عرض النفط الخام داخلياً فهو ما يُستخدم في تكرير النفط وهو ينعكس في الداخل عن طريق المنتجات النفطية. أما التغير في عرض الغاز الطبيعي فإنه ينعكس أما في عرض الكهرباء أو المنتجات الكيماوية. وكل هذه المنتجات مشمولة في الناتج غير النفطي.



ومبيعات نافذة البنك المركزي العراقي مقاسة بالدولار بالأسعار الجارية. أما قيم الناتج غير النفطي فلقد وردت في بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء مقاسة بالدينار بالأسعار الجارية والثابتة.

### **(1-5) الاستيرادات**

انخفضت الاستيرادات، مقاسة بالأسعار الجارية، بحدّة من 35.7 مليار دولار خلال الثلاثة فصول الأولى من 2020 إلى 28.3 مليار دولار لذات الفترة من 2021. وكان هذا الانخفاض محصلة لانخفاض استيرادات القطاع الخاص وارتفاع الاستيرادات الحكومية. ومن المعتقد أن الزيادة في الاستيرادات الحكومية انصبّت، أساساً، على تمويل الحصة التموينية وتمويل زيادة أسعار استيرادات المنتجات النفطية وغيرها، من ناحية، وتمويل سلع استثمارية نتيجة لزيادة الاستثمار الحكومي في 2021 مقارنة مع 2020، من ناحية أخرى؛ أنظر الجدولين (5) و(7). وتشير بيانات مبيعات التحويل لنافذة البنك المركزي، التي تُستخدم كقياس لاستيرادات القطاع الخاص في بيانات ميزان المدفوعات، انخفاضها لكامل سنة 2021 عن سنة 2020، من 39.6 مليار دولار إلى 30.5 مليار دولار، أي بحوالي -9.1 مليار دولار، بنسبة انخفاض -23%. أنظر الجدول (5). وبما أن استيرادات القطاع الخاص تُكوّن معظم الاستيرادات الكلية (85% في 2020) فإن انخفاضها يحدّد اتجاه مستوى الاستيرادات الكلية لكامل سنة 2021. ولقد حدث الانخفاض في الاستيرادات بالرغم من توفر الدولار، بسعر الصرف "الجديد"، لتمويل استيرادات أكبر، نتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط في 2021 مقارنة مع 2020، فلقد ارتفعت عوائد تصدير النفط الخام من حوالي 42 مليار دولار في 2020 إلى حوالي 76 مليار دولار في 2021 (81%)<sup>8</sup>.

### **(2-5) الناتج غير النفطي**

ارتفع الناتج غير النفطي، مقاساً بالدينار بأسعار 2007، من 34.6 ترليون دينار خلال النصف الأول من 2020، إلى 42.0 ترليون دينار خلال النصف الأول من 2021؛ بنسبة نمو 21%. ولقد اختلفت نسبة النمو حسب القطاعات. فبينما بلغت نسبة سالبة -3.3% في الزراعة ونسب سالبة أيضاً للكهرباء والبناء والتشييد فأنها قفزت إلى 17% للخدمات الحكومية و30% للخدمات الشخصية و31% للصناعة التحويلية وإلى 52% للبنوك والتأمين، الخ؛ أنظر الجدول (6).

### **(3-5) تفاعل العرض والطلب**

بغية مقارنة الانخفاض "الكمي" في عرض الاستيرادات مع ارتفاع عرض الناتج غير النفطي من المناسب قياس الاستيرادات بالأسعار الثابتة وبنفس سنة أساس هذه الأسعار للناتج غير النفطي (2007). إضافة لذلك ينبغي إجراء هذا القياس للنصف الأول من سنتي 2020 و2021 لأن بيانات الناتج غير النفطي لعام 2021

<sup>8</sup> أنظر الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، [www.oil.gov.iq](http://www.oil.gov.iq).

تتوفر فقط للنصف الأول. في المقابل، ينبغي تحويل قياس بيانات الناتج غير النفطي، المقاسة بأسعار 2007، من الدينار إلى الدولار باستخدام سعر صرف 2007. بهذا تكون أرقام الاستيرادات والناتج غير النفطي كلها مقاسة بالدولار بأسعار سنة 2007، وهي سنة الأساس المختارة لكلا المتغيرين. ولقد تم القيام بذلك، تبعاً، في الجدولين (5) و(6).

يلاحظ من الجدول (5) أن الاستيرادات الكلية للنصف الأول انخفضت، مقاسة بأسعار 2007، من 18.32 مليار دولار في 2020 إلى 12.45 مليار دولار في 2021؛ بنسبة انخفاض -32%. أي بلغ الانخفاض في كمية العرض من الاستيرادات حوالي -5.87 مليار دولار. وهذا الانخفاض هو محصلة انخفاض استيرادات القطاع الخاص بحوالي -6.84 مليار دولار وارتفاع الاستيرادات الحكومية بحوالي 0.96 مليار دولار بين نصفي السنتين.

ومن ناحية الناتج، يلاحظ من الجدول (6) أن الناتج غير النفطي، مقاساً بأسعار 2007، أزداد من 27.6 مليار دولار في 2020 إلى 33.5 مليار دولار في 2021 خلال النصف الأول؛ بنسبة 21.3%. أي أن الناتج غير النفطي زاد بحوالي 5.88 مليار دولار.

وبجمع الانخفاض في كمية الاستيرادات (-5.87 مليار دولار) مع الزيادة في الناتج غير النفطي (5.88 مليار دولار) خلال النصف الأول بين 2020 و2021 يتبين إن مجموع الانخفاض في الاستيرادات يكاد أن يساوي مجموع الارتفاع في الناتج غير النفطي. أي لم تتغير كمية العرض الداخلي في النصف الأول من 2021 عنها في النصف الأول من 2020.

ومن الجدير بالملاحظة، أن جزءاً محدوداً من الاستيرادات والناتج غير النفطي يمكن، من حيث المبدأ، أن يحل أحدهما محل الآخر، كبيع منتجات الصناعة التحويلية، التي نما إنتاجها في النصف الأول من عام 2021 بنسبة كبيرة، والزراعة والقوة الكهربائية والمعادن، التي انخفض إنتاجها في الفترة ذاتها. ولكن معظم الناتج غير النفطي ينطوي على خدمات لا تستورد، كخدمات التجارة الداخلية والفندقة والبناء والتشييد والنقل والمواصلات والخدمات العامة وملكية دور السكن، الخ. لذلك فإن تساوي الانخفاض والارتفاع بين مصدري العرض في الجانب الإجمالي يخفي تفاوتاً كبيراً على المستوى التفصيلي للسلع، مما يقود إلى شح سلع عديدة لا تنتج محلياً، ومن ثم إمكانية ارتفاع أسعارها نتيجة لذلك، في ما لو أرتفع الطلب الكلي الداخلي (الخاص/العائلي والحكومي)، بما يتناسب مع نمو الناتج غير النفطي والزيادة الكبيرة للعوائد النفطية في 2021 عنها في 2020.

## سادساً: العوامل التي قيدت ارتفاع معدل التضخم الداخلي

لأي ارتفاع في معدل التضخم الداخلي فأن من المتوقع حصول دورات أخرى من الارتفاعات نتيجة لزيادة كلف المستلزمات المحلية والمستوردة التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات المحلية وارتفاع الأجور. هذا إضافة للتغير النسبي لدخول الفئات المختلفة من السكان نتيجة للتضخم، وبالنتيجة ارتفاع أو انخفاض مستوياتهم المعيشي، بسبب اختلاف قدرتهم النسبية في التكيف لارتفاع الأسعار.

وعند قياس أسعار الاستيرادات بالدينار، فأن محصلة الأثر المزدوج لمعدل التضخم المستورد (8.5%) والتغير النسبي لسعر صرف الدولار (22.7%) في سوق الاستيرادات المحلية في عام 2021، بلغ حوالي 32%، هذا إضافة للتأثير الممكن للشح في سلع مستوردة نتيجة لانخفاض كمية الاستيرادات ومن ثم العرض الداخلي منها.<sup>9</sup> من ناحية أخرى، بلغ معدل التضخم (الداخلي) في العراق، كما مر ذكره، حوالي 6.1% في 2021، وهو بهذا أعلى مما وصل إليه خلال السنوات 2013-2020 والذي بلغ متوسطه أقل من 1%. أنظر الشكل (1) أعلاه والجدول (2) أدناه. ولكن بالرغم من ذلك، يبقى معدل التضخم الداخلي أقل بكثير من محصلة العوامل المؤثرة فيه. ولعل ذلك يعود إلى ما يلي:

(1) ارتفاع إعانات ومنح الميزانية. تشمل هذه الفقرة نفقات تساهم، عموماً، في المحافظة على جزء من سلة المستهلك، لا سيما السلع المستوردة، بأسعار لا تتأثر كلياً بالتضخم المستورد وتغير سعر الصرف و/أو تفاعل العرض والطلب.<sup>10</sup> ويتضح من الجدول (7) أن المنح والإعانات، التي تشمل تمويل الحصة التموينية ودعم الأسعار الأخرى، كالأدوية وشراء محصولي الحنطة والشلب (الرز) واستيراد الطاقة وإعانة الشركات العامة والمزارعين، الخ، زادت من حوالي 6.1 ترليون دينار للفترة كانون الثاني/يناير-تشرين الثاني/فبراير في 2020 إلى حوالي 8.8 ترليون دينار خلال الفترة ذاتها في 2021؛ بنسبة ارتفاع 44.4%. كما أن نفقات الرعاية الاجتماعية زادت من 13.9 ترليون دينار إلى 17.3 ترليون دينار. وحتى عند قياسها بالدولار

<sup>9</sup> تساوي نسبة 32% حاصل جمع معدل التضخم المستورد عند قياس الأسعار بالدولار والزيادة النسبية في سعر صرف الدولار تجاه الدينار في 2021 عنها في 2020، زائداً معامل تصحيح. أنظر معادلة الحساب في النقطة (2) لمصادر الجدول (2) أدناه.

<sup>10</sup> ليس هناك مؤشرات رقمية منفصلة ولا تفصيلية عن الإعانات والمنح في الأرقام الفعلية للميزانية الاتحادية بحيث يمكن معرفة ما خصص منها للحصة التموينية و/أو لبرامج دعم الأسعار وإعانة الشركات العامة، الخ. وقبل عام 2021 كانت الإعانات والمنح، التي ترد في الكشوفات الشهرية التي تنشرها وزارة المالية في موقعها الإلكتروني عن المصروفات الفعلية للميزانية، مدمجة برقم واحد مع خدمة الدين الداخلي والخارجي (أي الفوائد المدفوعة وتسديد أصل الدين الداخلي والخارجي ومدفوعات تعويضات حرب الكويت). ولكن تم فصل فقرة خدمة الدين في الكشوفات الشهرية لنفقات وإيرادات عام 2021. وبغية مقارنة 2020 مع 2021 فُتْمَتْ في هذه الورقة بطرح تقدير لخدمة الدين من أرقام 2020، في الجدول (7)، أدناه.

يلاحظ زيادة هذه النفقات في 2021 عنها في 2020، لا سيما المنح والإعانات وأخرى، بنسبة 18.5%. وبهذا يمكن الاستنتاج أن أثر زيادة منح وإعانات الميزانية كان مناسباً في فرض قيد على معدل التضخم الداخلي.

(2) لجوء مجهزي ومسوقي العديد من السلع في عدم رفع أسعارها، بما يتماشى مع ارتفاع التكاليف النابعة من ارتفاع أسعار الاستيراد، وذلك بغية الحفاظ على الطلب عليها لا سيما وقد تعرضت فئات واسعة من المستهلكين في العراق لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم. ويشمل المجهزين:

(أ) المنتجين المحليين ومسوقي السلع المحلية والمستوردة في السوق العراقية.

(ب) المجهزين الخارجيين، لا سيما في تركيا وإيران ودول الجوار والدول الآسيوية، ليس فقط بتحديد ارتفاع الأسعار بأقل من المتوسطات العالمية ولكن حتى لجوء هذه المصادر لتخفيض بعضها (مقاسة بالعملة الأجنبية) حفاظاً على استقرار أسعارها في السوق العراقية.

(ج) لجوء بعض مصادر التجهيز الخارجية إلى عدم تقييم بعض استيرادات العراق بالدولار وإنما الحفاظ على أسعار قريبة من مستويات ما قبل تغيير سعر الصرف.

(3) إن عدم تغير العرض المحلي في 2021 عنه في 2020 من خلال انخفاض الاستيرادات وارتفاع الناتج غير النفطي بنفس "الكمية" يمكن أن يقود إلى ارتفاع كبير في الأسعار في حالة نمو الطلب بنفس نسبة نمو الناتج غير النفطي وبما يتناسب مع ارتفاع عوائد تصدير النفط. وكما أشير إليه أعلاه فإن هذين المصدرين للعرض لا يحل أحدهما محل الآخر إلا ضمن حدود. مما يمكن أن يقود إلى حالات شح في العديد من السلع الغير منتجة محلياً. وبالتالي مع نمو الطلب كان من المتوقع حصول ارتفاع كبير في أسعارها وفي معدل التضخم عموماً. ولكن في ضوء حقيقة تساوي العرض الداخلي من السلع والخدمات في 2021، تقريباً، مع العرض منها في 2020 فهذا يعني أن الطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات أيضاً تساوى بين السنتين مما ساهم في عدم حصول ارتفاع كبير في معدل التضخم. وفي ضوء حقيقة ارتفاع نفقات الميزانية الاتحادية بنسبة بلغت حوالي 35% في 2021 مقارنة مع 2020، أنظر الجدول (7)، يمكن الاستنتاج أن عدم تغير الطلب الكلي، بين السنتين، يتضمن انخفاض الإنفاق/الطلب الاستهلاكي والاستثماري (بما فيه الخزين) للقطاع الخاص/العائلي في 2021 مقارنة مع 2020 بمقدار عوض عن ارتفاع انفاق الميزانية. ومما يساند استنتاج انخفاض الطلب الخاص/العائلي في 2021 هو إن الانخفاض الحاد في استيرادات القطاع الخاص في 2021، كما أشير إليه أعلاه، جاء بالرغم من توفر

الدولار، بسعر الصرف "الجديد"، لتمويل استيرادات أكبر، نتيجة للزيادة الكبيرة لعوائد تصدير النفط في 2021 مقارنة مع 2020، مما يدل على توقع عدم وجود طلب كاف من قبل القطاع الخاص/العائلي لاستيعاب استيرادات أكبر.

(4) يمكن أن يثار تساؤل على دقة تمثيل التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك للتضخم الداخلي. على سبيل المثال، باستطلاع أسعار سلع لا تدخل في سلة المستهلك ويمكن اعتبارها جزءاً من السلع الرأسمالية تبين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء من مقارنة أسعار مجموعة من السلع الإنشائية (الحديد والأسمنت والطابوق والجص) بين تشرين الثاني 2020 (وهو الشهر السابق على تغيير سعر الصرف) وكانون الأول 2021 أن متوسط الزيادة النسبية في أسعار هذه السلع (بعد تحويلها إلى متوسط سنوي) بلغ حوالي 19% لمجموعة هذه السلع في 2021 عنها في 2020. ولقد تراوحت الزيادة النسبية لهذه السلع بين 6.1% لطابوق الثرمستون و18% للأسمنت و57% لحديد الشيش. أنظر الجدول (8) أدناه. وبالرغم من أن متوسط نسبة الزيادة (19%) لا زال أقل من محصلة ارتفاع معدل التضخم المستورد وارتفاع سعر صرف الدولار (32%) إلا أنه أقرب لهذه المحصلة من التغير النسبي في أسعار المستهلك (6.1%). أنظر الجدولين (2) و(3)،

(5) يلاحظ عموماً انخفاض ارتباط معدل التضخم الداخلي بمعدل التضخم المستورد خلال الفترة 2001-2020، حيث بلغ معامل الارتباط 0.36، باستخدام بيانات الجدول (3) أدناه. هذا بالرغم من أن الاستيرادات (*cif*) بلغت، في المتوسط، حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي (24.4%).<sup>11</sup> ويثير ذلك تساؤلات على دقة تمثيل رقم التضخم المستورد لتغير أسعار الاستيرادات العراقية. فهذا الرقم كما أشير إليه أعلاه تعده منظمة أونكتاد بموجب إجراءات تمزج بين البيانات المتاحة للمنظمة، من ناحية، وبهدف توحيد المقارنة بين الدول على أساس متماثل، من ناحية أخرى. وتشير المنظمة نفسها إلى أن هذه الأرقام قد تختلف مع ما تنشره الدول عنها. كما أن أوزان استيرادات العراق من الدول المجهزة، بأغلب الاحتمال، تختلف عن الأوزان المستخدمة في احتساب منظمة أونكتاد لمعدل التضخم المستورد للعراق.<sup>12</sup> هذا

<sup>11</sup> متوسط نسبة الاستيرادات (*cif*) للناتج المحلي الإجمالي محتسب، للسنوات 2013-2020، باستخدام قيم الاستيرادات من بيانات البنك المركزي العراقي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

<sup>12</sup> ورد ما يلي في إعداد الرقم القياسي لوحدته قيمة، أي سعر، الاستيرادات (والصادرات) الذي تعده منظمة أونكتاد UNCTAD: "منذ عام 2000 يتم اتباع الإجراءات التالية لأعداد الأرقام القياسية لوحدته القيمة ... (أ) مجموعة من الأرقام القياسية للأسعار بموجب التصنيفات المعيارية المرجعية 3 SITC Revision، 3 مراتب، يتم حسابها باستخدام بيانات المنظمة ومصادر دولية ووطنية وتقديرات سكرتارية المنظمة، (ب) على مستوى كل دولة يتم حساب الأرقام القياسية لوحدته القيمة باستخدام قيم التجارة الجارية بموجب المراجعة المعيارية 3 لبيانات المنظمة كأوزان ... وفي بعض الأحيان قد تختلف هذه الأرقام عن الأرقام الرسمية

بالإضافة، إلى أن أسعار هذه الاستيرادات للعراق لا تقاس بالضرورة بالدولار، في الوقت الذي تقاس جميعها بالدولار في أرقام المنظمة.

### سابعاً: استنتاجات

(1) بلغ معدل التضخم في العراق في 2021 حوالي 6.1%. وبالرغم من ارتفاعه عن السنوات الثمان المنصرمة، بمستوى ملموس، إلا أنه كان أقل بكثير مما كان يمكن أن تؤدي إليه محصلة عوامل "خارجية" (معدل التضخم المستورد وتغيير سعر الصرف) و"داخلية" (النقص في عرض الاستيرادات) مؤثرة فيه.

(2) لقد ساعد في "تخفيف" معدل التضخم مجموعة من الإجراءات والسياسات، لعل أهمها ما يلي:

(أ) زيادة الإعانات والمنح ودعم الأسعار في الميزانية في 2021 مقارنة بعام 2020.

(ب) لجوء مجهزي ومسوقي العديد من السلع خارجياً وداخلياً في عدم رفع أسعارها، بما يتماشى مع ارتفاع التكاليف النابعة من ارتفاع أسعار الاستيراد، وذلك بغية الحفاظ على الطلب عليها لا سيما وقد تعرض فئات واسعة من المستهلكين في العراق لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم.

(ج) انخفاض الطلب الخاص/العائلي (بما فيه الخزين) في 2021 مقارنة بعام 2020، مما عوض عن ارتفاع الطلب العام (الميزانية الاتحادية) بين السنتين مما قاد، بدوره، إلى فرض قيد على ارتفاع الأسعار، في مواجهة انخفاض عرض الاستيرادات.

(3) تبقى هذه الاستنتاجات أولية بسبب مسائل تتعلق بمدى دقة استخدام التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس التضخم في العراق، من ناحية، ومدى تمثيل الرقم القياسي لأسعار استيرادات العراق، الذي تعده منظمة أونكتاد في تمثيل التضخم المستورد للعراق.

(4) إن تخفيض الإعانات والمنح في الميزانية، مستقبلاً، من ناحية، وزوال ظروف الوباء التي قاد استمراره لتحمل المجهزين والمسوقين جزء من كلفة السلع المحلية والمستوردة، من ناحية أخرى، قد يقود مستقبلاً لتأثير متأخر أكبر لتغيير سعر الصرف، وتأثير أكثر حدة لمعدل التضخم المستورد.

(5) حتى بالمعدل المخفف، نسبياً، للتضخم الداخلي فإن عدم نمو الدخل يقود إلى انخفاض في المستوى المعيشي لفئات واسعة من السكان، لا سيما العاطلين عن العمل، من ناحية، والفئات الأدنى والمتوسطة من العاملين في الدولة ومتقاعديها، من ناحية أخرى.

---

[التي تنشرها هذه الدول]، لأن الهدف هو تجهيز بيانات قابلة للمقارنة بين الدول". أنظر الموقع الإلكتروني لمنظمة أونكتاد  
UNCTAD: <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=184185>

الجدول (1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفقراته والتضخم في العراق 2020 و 2021

معدل التضخم 2021 نسبة التغير 21/2020، %	100 = 2012		الوزن	
	2021	2020		
4.8	101.7	97.0	29.61	الأغذية والمشروبات غير الكحولية
4.9	101.5	96.8	28.26	الإغذية
2.0	102.8	100.8	4.89	الخبز والحبوب
7.0	103.9	97.1	6.18	اللحوم
7.1	75.1	70.1	0.90	الأسماك
11.5	109.6	98.3	3.53	اللبين والجبن والبيض
8.4	103.2	95.2	1.34	الزيتون والدهون
3.2	101.1	98.0	2.86	الفواكه
2.1	95.1	93.1	6.02	الخضروات
1.9	103.1	101.2	2.08	السكر والمنتجات السكرية
2.9	119.9	116.5	0.48	منتجات الأغذية الأخرى
4.5	106.2	101.6	1.35	المشروبات غير الكحولية
15.8	141.2	121.9	0.62	التبغ
2.9	104.9	101.9	6.47	الملابس والإحذية
3.0	106.1	103.0	5.29	الملابس
4.2	107.5	103.2	0.81	مواد الملابس [أقمشة]
2.8	105.9	103.0	4.40	الملابس الجاهزة
3.9	98.3	94.6	0.07	الاصناف الأخرى للملابس ولواحقها
5.6	111.9	106.0	0.02	تنظيف الملابس
2.8	99.9	97.2	1.19	الإحذية
1.9	116.0	113.8	25.36	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز
-0.9	113.6	114.6	17.12	الإيجار
4.3	116.0	111.2	2.98	صيانة وخدمات المسكن
13.3	142.7	126.0	2.71	امدادات المياه والكهرباء
5.0	103.5	98.6	2.55	الوقود (البنزين والنفط الأبيض والغاز)
6.5	102.3	96.1	6.52	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة
4.5	97.0	92.8	2.55	الاثاث والتجهيزات
7.5	105.7	98.3	3.97	الاجهزة المنزلية
12.3	147.3	131.2	4.14	الصحة
13.6	110.8	97.5	15.19	النقل
6.1	115.8	109.1	3.11	الاتصال
8.6	103.3	95.1	2.00	الترفيه والثقافة
-4.7	147.5	154.7	0.92	التعليم
3.8	116.5	112.2	1.53	المطاعم والفنادق
12.0	129.0	115.2	4.54	السلع والخدمات المتنوعة
6.1	111.5	105.1	100	الرقم القياسي العام
6.5	113.1	106.2	100	الرقم القياسي العام الأساس <i>Core inflation</i>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك، الموقع الإلكتروني للجهاز، <http://cosit.gov.iq/ar>.

ملاحظة: التضخم الأساس أو التضخم بعد الاستبعاد: ورد في نشرة أسعار المستهلك لكانون الأول 2021 ما يلي: "يحتسب بعد استبعاد بعض السلع ذات الأسعار المتذبذبة وهي مجموعة الخضار والفواكه في قسم الإغذية والمشروبات غير الكحولية فضلاً عن البنزين والنفط الأبيض وغاز الطبخ ضمن قسم السكن والمياه". ولكن منشور للجهاز المركزي للإحصاء "وصفية سعر المستهلك" يستبعد فقط الخضار والفواكه ومادة البنزين. ويبدو أن التعريف الأول هو المستخدم لأنه يتكرر في كل نشرة شهرية عن أسعار المستهلك حتى آخر نشرة.

الجدول (2) التضخم الداخلي والتضخم المستورد في العراق 2004-2021

%

معدل التضخم المستورد لأسعار مقاسة بالدينار	معدل التضخم الداخلي لأسعار مقاسة بالدينار	
$g_m^d$	$g_d$	
-16.5	13.6	<b>2004</b>
7.8	26.0	<b>2005</b>
6.1	40.8	<b>2006</b>
-6.9	21.0	<b>2007</b>
4.2	6.7	<b>2008</b>
-6.5	14.6	<b>2009</b>
4.7	2.3	<b>2010</b>
13.6	5.4	<b>2011</b>
-2.1	6.2	<b>2012</b>
-1.8	1.9	<b>2013</b>
-2.0	2.3	<b>2014</b>
-8.1	1.4	<b>2015</b>
-1.9	0.0	<b>2016</b>
2.4	0.2	<b>2017</b>
5.2	0.4	<b>2018</b>
-0.4	-0.2	<b>2019</b>
4.3	0.6	<b>2020</b>
32.1	6.1	<b>2021</b>

المصادر:

(1) معدل التضخم الداخلي كما هو وارد في الجدول (3) أدناه.

(2) معدل التضخم المستورد لأسعار مقاسة بالدينار  $g_m^d$  محتسب في هذا الجدول كما يلي:

$$g_m^d = g_m^{\$} + g_e (1 + g_m^{\$}).$$

حيث أن المتغيرات على يمين المعادلة والواردة بياناتها في الجدول (4) أدناه هي كما يلي:

$g_m^{\$}$ : معدل التضخم المستورد للعراق لأسعار مقاسة بالدولار.

$g_e$ : التغير النسبي السنوي لسعر صرف الدولار تجاه الدينار (سعر النافذة بدون

عمولة التحويل).



الجدول (3) التضخم الداخلي والتضخم العالمي 2004-2021

%

التغير النسبي في سعر صرف الدولار تجاه الدينار	معدل التضخم العالمي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة) لأسعار مقاسة بالدولار	معدل التضخم المستورد لأسعار مقاسة بالدولار	معدل التضخم الداخلي لأسعار مقاسة بالدينار	
$g_e$	$g_w^{\$}$	$g_m^{\$}$	$g_d$	
-23.4	16.1	9.0	13.6	2004
1.1	8.3	6.6	26.0	2005
-0.1	23.3	6.2	40.8	2006
-14.5	18.9	8.9	21.0	2007
-4.9	17.7	9.6	6.7	2008
-1.9	-20.6	-4.7	14.6	2009
0.0	19.1	4.7	2.3	2010
0.0	19.6	13.6	5.4	2011
-0.3	-8.4	-1.8	6.2	2012
0.0	1.1	-1.7	1.9	2013
0.0	-6.9	-2.0	2.3	2014
0.1	-13.9	-8.2	1.4	2015
1.3	-2.6	-3.1	0.0	2016
0.2	6.1	2.2	0.2	2017
-0.1	1.5	5.4	0.4	2018
-0.1	-3.3	-0.4	-0.2	2019
0.7	3.9	3.6	0.6	2020
21.8	19.0	8.5	6.1	2021

المصادر: معدلات التضخم في الجدول محتسبة كنسب التغير السنوي في الأرقام القياسية المبينة في الجدول (4) أدناه:

- (1) معدل التضخم الداخلي (في أسعار المستهلك): الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- (2) معدل التضخم المستورد (في أسعار استيرادات العراق): الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي.
- (3) معدل التضخم في أسعار السلع الأولية (عدا الطاقة) في العالم: الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة).
- (4) التغير النسبي لسعر الصرف كما مبين في الجدول (4).

ملاحظة: معدل التضخم المستورد لسنة 2021 ( $g_m^{\$}=8.5\%$ ) في هذا الجدول مُحْتَسَب بدلالة معدل التضخم العالمي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة) لسنة 2021 ( $g_w^{\$}=19.0\%$ ) بموجب معادلة الانحدار التالية:

$$g_m^{\$} = 0.00744 + 0.4084 g_w^{\$}, \quad R^2=0.78, \quad 2001-2020.$$

$$t\text{-value (1.1)} \quad (8.0)$$

ولقد تم تقدير معاملات  $coefficients$  معادلة الانحدار هذه باستخدام بيانات المتغيرين  $g_m^{\$}$  و  $g_w^{\$}$  فيها للسنوات 2001-2020 الواردة في عمودي  $g_m^{\$}$  و  $g_w^{\$}$  في هذا الجدول.

والسلع الأولية عدا الطاقة تشمل ما يلي:

- (1) الزراعة وتشمل (أ) المشروبات، (ب) الغذاء ويشمل الزيوت والوجبات والحبوب وأخرى، (ب) المواد الأولية، وتشمل الأخشاب وأخرى،
- (2) الأسمدة،
- (3) المعادن والتعدين.

الجدول (4) سعر الصرف والأرقام القياسية للأسعار 2000-2021

سعر صرف الدولار تجاه الدينار (سعر النافذة بدون عمولة التحويل) دنائير للدولار الواحد <i>ER</i>	الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة) في العالم 100=2010 $P_w^{\$}$	الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي 100=2000 $P_m^{\$}$	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق 100=2007 $P_d$	
	45.1	100.0	29.7	2000
	42.6	97.6	32.2	2001
	44.5	97.0	35.3	2002
1896	48.8	102.9	41.0	2003
1453	56.6	112.2	46.6	2004
1469	61.3	119.6	58.7	2005
1467	75.6	127.0	82.6	2006
1255	89.8	138.2	100.0	2007
1193	105.7	151.5	106.7	2008
1170	83.9	144.5	122.3	2009
1170	100.0	151.3	125.1	2010
1170	119.6	171.8	131.9	2011
1166	109.5	168.7	140.1	2012
1166	110.7	165.8	142.7	2013
1166	103.1	162.5	146.0	2014
1167	88.7	149.2	148.0	2015
1182	86.4	144.6	147.9	2016
1184	91.7	147.8	148.2	2017
1183	93.1	155.7	148.8	2018
1182	90.0	155.2	148.5	2019
1191	93.5	160.7	149.4	2020
1450	111.3	174.3	158.5	2021

المصادر:

- (1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك: الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، <http://cosit.gov.iq>. وفي هذا البيانات وردت الأرقام للسنوات 2000-2016 بأساس 2007 وأرقام 2016-2021 بأساس 2012. ولقد وحدت جميعها لأساس 2007 باستخدام السنة المشتركة 2016.
- (2) الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي *Import Unit Value Index*: (أ) 2000-2020، الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، <https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>، والذي اقتبسها بدوه من *UNCTAD*، <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=184185>، مُنزلة في 4 كانون الثاني/يناير، 2022. (ب) رقم 2021 (174.3)، يساوي رقم 2020  $\times (1+8.5\%)$ ، حيث أن 8.5% هو معدل التضخم المستورد لسنة 2021 المقدر في هذه الورقة والوارد في الجدول (3) أعلاه.
- (3) الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة): الموقع الإلكتروني للبنك الدولي (*Pink Sheet*) World Bank Data، <http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>، مُنزلة في 4 كانون الثاني/يناير، 2022.
- (4) سعر صرف الدولار تجاه الدينار: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/1137>.

**ملاحظة:** الرقم القياسي لأسعار المستهلك محتسب لأسعار مقاسة بالدينار في حين الرقمين القياسيين الآخرين محتسبان لأسعار مقاسة بالدولار. فمنظمة *أكتاد* وهي المصدر الأصلي للرقم القياسي للتضخم المستورد العراقي تشير في المصدر المبين أعلاه أنه محتسب لقيم مقاسة بالدولار. وكذلك الحال للرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة) في العالم، الذي يبين البنك الدولي في المصدر المشار إليه أعلاه أنه محتسب لقيم مقاسة بالدولار.

الجدول (5) الاستيرادات العراقية 2020 و 2021

مليون دولار (cif)

بأسعار 2007				بالأسعار الجارية				
تحويلات النافذة	ميزان المدفوعات			تحويلات النافذة	ميزان المدفوعات			
	المجموع	استيرادات القطاع الخاص	استيرادات حكومية		المجموع	استيرادات القطاع الخاص	استيرادات حكومية	
34,069	41,426	35,028	6,398	39,598	48,150	40,714	7,436	2020
10,577	11,924	10,578	1,346	12,294	13,859	12,295	1,565	الفصل الأول
5,810	6,397	5,810	588	6,753	7,436	6,753	683	الفصل الثاني
9,479	12,386	9,492	2,894	11,018	14,397	11,033	3,364	الفصل الثالث
8,202	10,718	9,149	1,570	9,533	12,458	10,634	1,825	الفصل الرابع
24,166				30,474				2021
2,463	3,915	2,440	1,475	3,106	4,937	3,077	1,861	الفصل الأول
7,223	8,534	7,112	1,423	9,109	10,762	8,968	1,794	الفصل الثاني
7,616	9,969	7,615	2,354	9,604	12,572	9,604	2,968	الفصل الثالث
6,864				8,656				الفصل الرابع
-6,701	-5,872	-6,836	964	-6,833	-5,596	-7,002	1,407	التغير بين نصفي 2021 و 2020

المصادر:

(1) بيانات ميزان المدفوعات ومبيعات نافذة البنك المركزي (تحويلات) بالأسعار الجارية: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq>.

(2) بيانات ميزان المدفوعات ومبيعات النافذة (تحويلات) بأسعار 2007:

الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي في 2007

أرقام الميزان والنافذة بأسعار 2007 = الأرقام بالأسعار الجارية × الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي في السنة المعنية

(3) الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي (الذي يمثل تغيره النسبي معدل التضخم المستورد) من الجدول (4) وكما يلي:

138.2 2007

160.7 2020

174.3 2021

**ملاحظة:** في بيانات ميزان المدفوعات تُستخدم مبيعات نافذة البنك المركزي (التحويلات) لقياس استيرادات القطاع الخاص. هذا عدا عن اختلافات صغيرة نسبياً، عموماً، كما يبدو من مقارنة مبيعات النافذة وقيم استيرادات القطاع الخاص في ميزان المدفوعات في هذا الجدول. مع ملاحظة حصول اختلاف ملموس في الفصل الرابع من 2020، والذي لم يظهر له تفسير في منشورات البنك.

الجدول (6) الناتج المحلي الإجمالي في العراق 2020 و 2021

نسبة النمو السنوية بين نصفي 2020 و 2021 و %	مليار دولار، بأسعار 2007				ترليون دينار، بأسعار 2007			الأنشطة الاقتصادية
	التغير بين نصفي 2020 و 2021 و %	النصف الأول 2021	2020		النصف الأول 2021	2020		
			النصف الأول 2020	2020		النصف الأول 2020	2020	
-3.3	-0.11	3.2	3.3	6.5	4.0	4.1	8.1	الزراعة والغابات والصيد
-9.9	-4.90	44.5	49.4	92.6	55.9	62.0	116.3	النفط الخام والغاز
-37.8	-0.02	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	0.2	الأنواع الأخرى من التعدين
31.3	0.21	0.9	0.7	1.9	1.1	0.8	2.3	الصناعة التحويلية
-0.5	0.00	1.0	1.0	2.0	1.2	1.2	2.5	الكهرباء والماء
-1.7	-0.03	1.5	1.6	3.4	1.9	1.9	4.2	البناء والتشييد
38.4	1.90	6.8	4.9	10.5	8.6	6.2	13.1	النقل والمواصلات والخزن
33.1	1.74	7.0	5.3	11.2	8.8	6.6	14.0	تجارة الجملة والمفرد الخ.
51.6	0.40	1.2	0.8	1.6	1.5	1.0	2.0	البنوك والتأمين
15.4	0.46	3.4	3.0	6.4	4.3	3.7	8.0	ملكية دور السكن
17.0	0.95	6.5	5.6	11.5	8.2	7.0	14.4	الحكومة العامة
25.9	0.40	1.9	1.5	3.4	2.4	1.9	4.3	الخدمات الشخصية
21.3	5.88	33.5	27.6	58.3	42.0	34.6	73.1	الناتج غير النفطي: مجموع الأنشطة عدا نشاط النفط الخام والغاز
1.3	0.97	78.0	77.0	150.9	97.9	96.7	189.4	مجموع الأنشطة
50.7	0.25	0.7	0.5	1.0	0.9	0.6	1.3	رسم خدمة البنوك المحاسب Imputed Banks' Charges
0.9	0.73	77.3	76.5	149.9	97.0	96.0	188.1	الناتج المحلي الإجمالي GDP: مجموع الأنشطة ناقصاً الرسم المحاسب

المصادر:

(1) الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالدينار، الجهاز المركزي للإحصاء:

التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للنصف الأول من سنة 2021، تشرين الأول 2021.

التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020، 2021.

(2) الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالدولار: يساوي الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالدينار ÷ سعر الصرف لسنة 2007

(1255 دينار للدولار).

الجدول (7) النفقات الاجتماعية في الميزانية الاتحادية 2020 و 2021

كانون الثاني/يناير - تشرين الثاني/نوفمبر

سعر الصرف	مليار دولار			نسبة النفقات الاجتماعية إلى النفقات الجارية %	ترليون دينار						
	النفقات الاجتماعية				مجموع النفقات الجارية والاستثمارية	مجموع النفقات الجارية	النفقات الاجتماعية				
	المجموع	الرعاية الاجتماعية	المنح والإعانات وأخرى				المجموع	الرعاية الاجتماعية	المنح والإعانات وأخرى		
										مع خدمة الدين	
	1,191	19.8	11.7	8.2	38	64.4	62.1	23.6	13.9	9.7	2020
											بدون خدمة الدين
	1,191	16.8	11.7	5.1	32	64.4	62.1	19.9	13.9	6.1	2020
	1,450	18.0	11.9	6.0	34	86.9	76.0	26.1	17.3	8.8	2021
	22	7	2	19		35	22	31	25	44	نسبة الزيادة، %

المصدر: بيانات المصروفات الفعلية الشهرية مُنْتزَلة من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية في 10 كانون الثاني 2022، <http://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>

ملاحظات:

(أ) "المنح والإعانات وأخرى" للفترة كانون الثاني-تشرين الثاني 2020 المنزلة من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية تبلغ 9.7 ترليون دينار وتشمل خدمة الدين الداخلي والخارجي. أما مبلغ 6.1 ترليون دينار في هذا الجدول فهو يمثل هذه النفقات بعد طرح تقدير لخدمة الدين للفترة الميمنة من 2020 كما موضح في النقطة (ب) أدناه. ولكن للفترة ذاتها من سنة 2021 فإن هذه النفقات في هذا الجدول (8.8 ترليون دينار) فأنها وردت في موقع الوزارة بدون خدمة الدين، التي وردت بدورها بفقرة منفصلة للفترة الميمنة من 2021 بحوالي 5.21 ترليون دينار.

(ب) بالرغم من عدم توفر بيانات منفصلة في المصروفات الفعلية للميزانية عن خدمة الدين العام الداخلي غير أن حقيقة زيادة رصيد هذا الدين في نهاية 2021 (70 ترليون دينار) عنه في نهاية 2020 (64 ترليون دينار) تشير إلى زيادة خدمة الدين الداخلي بين السنتين. وفي ما يخص خدمة الدين الخارجي تتوفر بيانات عنه (الفوائد المدفوعة وتسديد أصل الدين وتعويضات حرب الكويت) في ميزان المدفوعات العراقي للثلاثة فصول الأولى لسنة 2021 (2.48 مليار دولار وتعادل 3.6 ترليون دينار) ولمثلها في سنة 2020 (2.11 مليار دولار وتعادل 2.52 ترليون دينار). وفي ضوء حقيقة توفر رقم لمجموع خدمة الدين الداخلي والخارجي في كشوفات مصروفات الميزانية 2021 للأحد عشر الأشهر الأولى (5.21 ترليون دينار) يمكن تقدير قيمتها لنفس هذه الفترة من 2020 بدلالة نسبة خدمة الدين الخارجي لسنتي 2020 و 2021 (كانون الثاني-أيلول). وبطرح هذه القيمة من المنح والإعانات وخدمة الدين لسنة 2020 البالغة 9.73 ترليون دينار (الفترة: كانون الثاني - تشرين الثاني) تم الوصول للمنح والإعانات لسنة 2020، كانون الثاني-تشرين الثاني، والبالغة 6.1 ترليون دينار في الجدول كما يلي:

$$\begin{aligned} & \text{المنح والإعانات 2020} = \text{المنح والإعانات 2020 مع خدمة الدين} - \text{نسبة خدمة الدين الخارجي 2020 إلى 2021} \times \text{خدمة الدين الخارجي 2021 والداخلي} \\ & 6.1 \text{ ترليون دينار} = 23.6 \text{ ترليون دينار} - \frac{2.5 \text{ ترليون دينار}}{3.6 \text{ ترليون دينار}} \times 5.21 \text{ ترليون دينار} \end{aligned}$$

(ج) أرقام رصيد الدين العام الداخلي لسنتي 2020 و 2021 وأرقام خدمة الدين الخارجي (تعويضات حرب الكويت والفوائد المدفوعة وأصل الدين المدفوع) للفترة كانون الثاني-أيلول من كل من 2020 و 2021 مأخوذة، على التوالي، من الموقع الإحصائي وميزان المدفوعات (ملفات اكسيل)، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq>، 10 كانون الثاني 2022.

الجدول (8) أسعار مواد إنشائية في العراق

تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021

نسبة التغير %		كانون الأول 2021	تشرين الثاني 2020	
السنوية 2021/2020	بين الشهرين			
				الف دينار/ألف طابوقة
13.1	14.3	160	140	عادي
18.8	20.5	194	161	جمهوري
				ألف دينار/طن
18.3	20.0	108	90	عادي
9.0	9.8	123	112	مقاوم
16.3	17.7	219	186	أبيض
				الحديد:
57.4	63.4	1273	779	ألف دينار/طن
24.4	26.7	19	15	ألف دينار/متر
6.1	6.6	1977	1855	الف دينار/ألف طابوقة
9.2	10.0	99	90	ألف دينار/طن
19.2	21.0			المتوسط

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، "أسعار المواد الإنشائية لشهر كانون الأول لسنة 2021 مقارنة بشهر تشرين الثاني لسنة 2020 نتيجة لتأثرها بتغيير سعر صرف الدولار":

[http://cosit.gov.iq/images/press2022/pdf/press2\\_2022.pdf](http://cosit.gov.iq/images/press2022/pdf/press2_2022.pdf)، مُنزَّلة في 2022/1/15.

## مصادر الورقة

وزارة المالية (2020) الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، 10 تشرين الأول،  
نُزلت الورقة في 2020/10/12،

[https://media.shafaq.com/media/arcella\\_files/1602585316356\(\)2020-10-11-2350%20WP.pdf](https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356()2020-10-11-2350%20WP.pdf).

مرزا، علي (2020) "تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصادي الهيكلي" في العراق - الورقة البيضاء وتقرير  
البنك الدولي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين 15 كانون الأول 2020، وأعيد النشر في مرزا، علي  
(2021) *اوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم*، ، المجلد الثاني. كتاب إلكتروني مجاني، منشورات  
شبكة الاقتصاديين العراقيين شباط/فبراير.

World Bank (2021) *Commodity Markets Outlook October 2021: Urbanization and  
Commodity Demand*, October.